الفصل التاسع

أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة

وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع

ودور الدولة في مواجهتها

مقدمة:

أولاً: مفهوم البطالة.

ثانيًا: مشكلة البطالة.

ثالثًا: أبعاد مشكلة البطالة.

رابعًا: أسباب البطالة.

خامسًا: العوامل المؤدية للبطالة.

سادسًا: أنواع البطالة.

سابعًا: تقدير حجم ومعدل البطالة ونسبتها.

ثامنًا: الآثار والانعكاسات السلبية للبطالة على الفرد والأسرة والمجتمع.

تاسعًا: دور الدولة في مواجهة مشكلة البطالة.

الفصل التاسع

أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها

مقدمة:

تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق النمو والتقدم لإشباع احتياجات أفرادها سواء كانت هذه الدول نامية أو متقدمة تستخدم التنمية كمنهج ووسيلة لتحقيق التقدم والرفاهية لشعوبها.

وإذا كانت الدول النامية تسعى لتحقيق التنمية بسرعة معينة؛ فعلى الدول أن تسير في طريق التنمية بأضعاف هذه السرعة حتى تستطيع أن تتركها وتقلل من الفجوة بينهم.

ولذلك فإن التنمية لم تعد هي غاية الدول المتقدمة، بل أصبحت هدفًا تسعى إليه الدول المتخلفة لتعويض ما فاتها من فرص التقدم، وتقدم لشعوبها مستوى من الحياة أفضل، وذلك من خلال مضاعفة سرعتها في النمو والتقدم، حيث إن التنمية الشاملة تعتمد على استثمار الموارد البشرية والمادية استثماراً يحقق أهداف التنمية، وغياب أحدهما يعوق التنمية حيث إن معظم الدراسات تتجمع على الإنسان هو أساس عملية التنمية فهو صانعها، وهو أيضًا الهدف والوسيلة ولذلك تتطلب التنمية الشاملة الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية ومشاركة كل أفراد المجتمع في مناشط التنمية سواء كانت المشاركة بالجهد أو المال أو الرأي أي استثمارها لكل الطاقات البشرية وعدم وجود فاقد ليستثمر أو أفراد لا يعملون وهو ما يطلق عليه "**مشكلة البطالة**"[1].

(١) المجلس الأعلى للشباب والرياضة: الإدارة المركزية للبحوث الشبابية والرياضية، بطالة الشباب وعمالة النشئ وأثارهما على التنمية، الجزء الأول ١٩٩٣م ص٢٥.

وأن فئة الشباب في بلاد المغرب المعاصر تشكل إحدى الفئات الاجتماعية بالغة الأهمية إن لم نقل إحدى الطاقات البشرية الهائلة التي لو توفرت لها الظروف المجتمعية الملائمة وخاصة شروط التكوين والتشغيل للعبث دورها الطلائعي في المسيرة التنموية للبلاد، وفي تحديد الأفاق الواعدة لمسارها ومستقبلها، وأن فئة الشباب وخاصة الحاصل على الشهادات الجامعية يعاني صعوبات ومشاكل حادة من جراء وضعية البطالة التي أصبحت قدرها المحتوم؛ فرغم كل التدابير والإجراءات التي اتخذت خلال العقد الأخير قصد تحسين ظروفها الاجتماعية والمهنية وأحوالها الاقتصادية والمعيشية إلا أنها ما تزال عرضة لكثير من مظاهر القلق والضغوط الناجمة عن صعوبات الحصول على الشغل وعن أوضاع البطالة[1].

فليس هناك أدنى خلاف على أهمية العمل في حياة الفرد ويقوي عزيمته ويجعله يقبل على الحياة ويشعر بالمعنى والقيمة، ومن الصعب أن يكون الإنسان سعيداً بدون عمل.

فالحاجة للعمل حاجة ملحة فهو الذي يوفر للفرد الاستقلال والاستقرار في تفعالاته اليومية، كما إنه مصدر شعور فرد بقيمته وهويته ومنبع إدراكه لفاعليته الذاتية وثقته بنفسه، وهو أيضًا ركيزة التفاعل الاجتماعي مع الآخرين الذي يتيح للفرد تحقيق وتقدير الذات والمكانة الاجتماعية[2].

فالاستخدام المثل والفعال للقوى البشرية هو الثروة الحقيقية في كل مجتمع، والعمل ليس فقط أساس الإنتاج والتقدم فيه، وإنما في العمل أثره القوي في الشعور بالأمن والثقة بالنفس والتقدير والرضاء النفسي.

وبالتالي فإن البطالة يترتب عليها إهدار للموارد البشرية وإصابة الفرد بالخلل النفسي والاجتماعي، وهي الوجه الأخر لإهدار حق الإنسان في العمل باعتباره ضرورة إنسانية؛ فالبطالة تعد من أشد معوقات التقدم والتنمية في المجتمع، والتي تهدد أمنه واستقراره وسلامته وتماسكه، وتؤدي إلى خفض مستوى المعيشة وزيادة معدل الفقر[3].

---

(١) الغالي أحمد، أحمد الزاهر، البحث عن الشغل ومواجهة البطالة لدى خريجي الجامعات، المجلة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مجلد ٢١، ع أول يونيه سنة ٢٠٠١ ص٥٦.

(٢) عصام محمد زيدان، العلاقة بين البطالة والولاء للوطن والتطرف لدى خريجي الجامعة، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع٤٦، مايو ٢٠٠١ ص٣٦.

(٣) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، ع٢٦٦، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سنة ١٩٩٧ ص٥٢٢.

وإن البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو بآخر.

ولقد أصبحت البطالة تمثل أزمة عالمية ويندر أن يوجد بلد لا يعاني منها ومن آثارها، ولا خلاف على أنها الآن واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على السواء، ولذلك كان الاهتمام بمشكلة البطالة على المستويين العالمي والمحلي؛ فقد اهتمت منظمة العمل الدولية في اتفاقيتها وتوصياتها وتقاريرها بالتأمين ضد البطالة وتحقيق التوظيف الكامل[1].

وتكمن مشكلة البطالة في كونها مشكلة مركبة؛ فمن الخطأ اعتبرها مشكلة اقتصادية فقط، ولكن حقيقتها ملكة اجتماعية وسياسية واقتصادية لذلك وإن تأخذ أساليب مواجهتها بالمنهج التكاملي، وذلك من خلال تنمية شاملة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وديموجرافية.

أولاً: مفهوم البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، ولقد احتل جزءاً كبيراً في عدد من الفروع المعرفة منها علوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع حيث يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلون عن العمل، وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه، ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

١. **تعرف البطالة:** هي بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه، وهي أيضًا ندرة توفر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظراً لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء كانت إنتاجية أم خدمية[2].

٢. **كما تعرف البطالة:** بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته، وذلك لحالة سوق العمل[3].

---

(١) كوثر إبراهيم رزق، مشكلات البطالة بين خريجي الجامعة، دراسة تشخيصية مقارنة، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، ع٣٨ سبتمبر ١٩٩٨ ص٣٥، ٣٦.

(٢) نبيل عبد الفتاح، فاطمة عبد العزيز: سيكولوجية العلاقات وخدمة البيئة في التعليم الثانوي التجاري، القاهرة، مطبعة الأشراف ١٩٩٥، ص ١٨٣، ١٨٤.

(٣) عبد الخالق عفيفي: بطالة الشباب وأثرها على التنمية الساملة، القاهرة، الأهرام، سنة ١٩٩٣ ص٣٨.

٣. **وهناك من يُعرف البطالة:** بأنها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد سواء تم ذلك لعدم توفر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل، أم تم ذلك بمحض اختيار الأفراد الناجم عن زهدهم في العمل[١].

٤. **وتُعرف البطالة بأنها:** عدم توافر العمل لشخص راغب منه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وخبراته، وذلك نظراً لحالة سوق العمل ويستبعد هذا حالات الاضطراب أو حالات المرض أو حالات الإصابة[٢].

٥. **كما يُعرفها آخرون:** بأنها عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدر رئيسيًا للدخل بالنسبة لهم، وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل[٣].

ثانيًا: مشكلة البطالة

تعد البطالة من بين أهم المشكلات التي عانى منها غالبية المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية؛ فتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة والعربية والنامية على حد سواء على رغم فوار التطور بين هذه الدول على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[٤].

وقد بدأ ظهور مشكلة البطالة عالميًا مع الثورة الصناعية في مطلع القرن الحالي، وتزايدت في بعض المجتمعات حسب التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرأت عليها[٥].

---

(١) السيد عبد الفتاح عفيفي: رؤية سيكولوجية للشباب لمشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة بعنوان "الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي لآفاق المستقبل"، ١٩٩٠ ص٧٨.

(٢) المجلس الأعلى للشباب والرياضة: مرجع سابق سنة ١٩٩٣ ص٤٠.

(٣) محمد عبد الله البكر: أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشئ العلمي، مجلد٣٢، ع٢، سنة ٢٠٠٤ ص٢٧.

(٤) بثينة توفيق الرحب، أمال عبد الرحيم: البطالة والسلوك المنحرف، دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق، مجلة شئون اجتماعية، الإمارات الشارقة، جمعية الاجتماعية ع٧٤ ص٩.

(٥) المجلس الأعلى للشباب والرياضة: مرج سابق سنة ١٩٩٣ ص٤١.

حيث بدأ أغلب الدول تعاني من مشكلة البطالة في السنوات الأخيرة بمعدلاتها المرتفعة، ومشكلة البطالة ترجع في الواقع إلى العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، وانخفاض معدلات النمو في أغلب دول العالم، وقد زادت حدة هذه المشاكل اعتباراً من نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من هذا القرن؛ فأدت في مجمل نتائجها إلى إعاقة التطور الإنتاجي، وبالتالي الحد من توفير إمكانيات وإيجاد فرص جديدة للعمل.

وإن النقص في إمكانيات توفير فرص العمل الجديدة تؤدي بالضرورة إلى نشأة وتكوين ظاهرة البطالة، وتؤدي تلك الأعداد الجديدة المضافة والمتزايدة من خريجي المدارس والجامعات ومراكز التدريب ممن ينهون دراستهم وتدريبهم سنويًا إلى تفاقم هذه المشكلة بصورة سريعة هذا إلى جانب الأعداد المتزايدة من السيدات الراغبات في العمل نتيجة للتطورات الاقتصادية والارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة والتغيرات الاجتماعية خاصة في أنماط الحياة والسلوك والاستهلاك التي أضافت أبعاد جديدة لهذه المشكلة.

ولما كانت مشكلة البطالة من بين المشاكل العالمية الآن فإن وطننا العربي يعاني الآن من مشكلة البطالة لا سبيل لإنكارها أو التغاضي عن أثارها الواضحة على سطح المجتمع العربي؛ فالثابت أن سوق العمل في أغلب البلدان العربية وبالذات البلدان ذات الكثافة العالية مثل: **(مصر – السودان – سوريا – الأردن – تونس – المغرب – الجزائر)** تواجه تحديات عديدة في عالم التعيينات يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي:

١. النمو المتزايد في السكان، وبالتالي النمو في قوة العمل وما يتطلبه ذلك من خلق فرص عمل جديدة للداخلين الجدد في سوق العمل والتأثيرات الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي للاقتصاد، وما يترتب عليه من سياسات انكماشية في توليد فرص جديدة للأعمال.
٢. قضايا التدريب المهني وضرورة تطوير أنظمته وهياكله وآلياته.
٣. تطوير أنظمة المعلومات.
٤. قضايا التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
٥. القضايا المتعلقة بتنقل الأيدي العاملة العربية وإمكانية التشغيل الكامل على مستوى الوطن العربي.

٦ . قضايا انتقال رؤوس الأموال العربية واستثمارها في الوطن العربي لتحقيق فكرة التشغيل الكامل لفائض الأيدي العاملة بدلاً من انتقالها من دولة لأخرى .

إن النظرة المتأنية لهذه التحديات في مجموعها ترسم صورة غاية في الموضوعية لأسباب مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب في البلدان العربية الآن ، وترسم في ذات الوقت صورة مثالية تتضمن في كل خط من خطوطها حلاً للمشكلة وحداً للتحدي ، وأن مواجهة هذه التحديات في مجملها على مستوى الوطن العربي تتطلب رسم استراتيجية كثيفة العمالة للنمو في نطاق الإطار الشامل للتعديل الهيكلي الذي يتم حاليًا في بعض الدول العربية ، وهذا من شأنه أن يطرح ثلاث قضايا هامة هي :

١ . قضية بلوغ معدل للنمو يكفل تحقيق مستوى أعلى من الاستخدام .
٢ . قضية زيادة رصيد الموارد البشرية من المهارات .
٣ . قضية تهيئة مناخ مواتي من حيث السياسات يساعد على تحقيق هذه السياسات[١] .

ثالثا: أبعاد مشكلة البطالة

للبطالة أبعاد متعددة حيث أنها ظاهرة مركبة تؤثر وتتأثر بغيرها ، ومن أهم هذه الأبعاد ما يلي :

١. البعد السياسي:

تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية حيث يبدأ ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل يهدد الأمن السياسي للدولة فيستغل زعماء تلك التيارات وجود ظاهرة أو مشكلة البطالة بالمجتمع وتفرغ كثير من مواطنيه بلا عمل ويبتدأ في تشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الامن السياسي للوطن .

(١) مكتب العمل العربي : الأسرة وحقوق العمل في الوطن العربي الآفاق والمستقبل ، مجلة العمل العربية ، منظمة العمل العربية ، القاهرة ، مكتب العمل العربي ، ع٥١ سنة ١٩٩٣ ص٤٩ ، ٥١ .

٢. البعد الاجتماعي:

تعد التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع في أواخر القرن الحالي من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور مشكلة البطالة، ومن هذه التغيرات هجرة أهل الريف إلى المدن للبحث عن حياة اجتماعية أفضل مما يؤدي إلى ظهور مجتمعات عمرانية عشوائية بضواحي تلك المدن يقطنها عدد كبير من السكان مختلفين في المستوى الاجتماعي؛ مما جعلها بؤرًا إجراميًا وتربة جيدة للانحراف نظرًا لوجود تكدس غير عادي في هذه المجتمعات وعدم وجود حياة اجتماعية أفضل، وعدم تداخل الأسر فيما بينها مما أدى ذلك غلى التخلي عن بعض العادات والتقاليد التي كانت تحكم المجتمعات الريفية ولزيادة عدد السكان في هذه المجتمعات عن احتياجات العمالة في تلك المدن، بدأت تظهر مشكلة البطالة ونتيجة لذلك انتشرت بعض الجرائم تتنافى مع العادات والتقاليد مثل: **(جرائم الآداب العامة والتعدي على الآخرين والسرقة والتعدي على أملاك الدولة)** بهدف الحصول على المال، وانتشار الإرهاب والتطرف بين شباب هذه المناطق وحالة من الاغتراب لديهم حيث يسيطر على الشباب المتعطل شعور بالفشل الإحباط مما ينعكس على علاقته بالمجتمع، ويتولد لديه شعور اعمق بالقنوط اللامبالاة واليأس من إمكانية تحسن حالته في المستقبل، وبذلك تقل مقاومته النفسية والاجتماعية للتحدي الذي فرضته البطالة مما يجعله سهل الاستهواء وسهل التعرض والتأثر بالتيارات الانحرافية، وينتج أيضًا عن البطالة درجة من الحقد والبغضاء بين المتعطلين مما يتجعلهم قابلين للتعرض للتأثيرات السلبية مما يفقدهم ولاءهم لمجتمعهم.

٣. البعد الجغرافي:

نجد أن تجاوز ضعف النسبة المناظرة على المستوى الإجمالي سواء في حالة الذكور أو الإناث ويرجع ذلك للتحولات الديموجرافية التي عادة ما تصاحب معدلات الخصوبة المرتفعة والتي تؤثر في التوزيع العمري للسكان، وهذه الخاصية الديموجرافية سمة عامة في الدول النامية، كما أن هناك سمة ديموجرافية أخرى للبطالة تتمثل في ارتفاع نسبة البطالة بالنسبة للإناث، وهذا يرجع لمعوقات تشغيل الإناث، وترفض بعض المؤسسات القطاع الخاص تشغيل الإناث خوفًا من أجازات الوضع وتربية الطفل، ويمكن تفسير هذه السمة الديموجرلافية للبطالة والخاصة بالانخفاض النسبي لمعدلات البطالة في الريف بالمقارنة بالحضر كالآتي:

١ . سيادة شكل الأسرة الممتدة في الريف بدرجة أكبر من الحضر مما أدى إلى استمرار نمط الإنتاج العائلي حيث غالبًا ما يعمل أفراد العائلة الواحدة معًا، وفي هذه الحالة حتى لو كان العمل لا يشغل كثيراً من وقت المساهمة في قوة العمل إلا أنه يعتبر عمل .

٢ . انحسار تيار الهجرة الريفية الحضارية بدرجة كبيرة، وحلول الهجرة الخارجية ولو جزئيًا محل الهجرة الداخلي، حيث انعكس ذلك في تناقص الحاجة للعمل بأجر لدى الغير سواء بالنسبة للمهاجرين أنفسهم بعد عودتهم أو بالنسبة لأسرهم وذويهم، وذلك نتيجة للاعتبارات الاجتماعية المستجدة من ناحية وتوافر حدود دنيا من الدخول وتوافر الاستثمارات اللازمة للعمل في مجالات زراعية أو في نفس مجال الزراعة .

٤. البعد الاقتصادي:

يجب أن يساهم كل فرد في العمل فإذا لم يجد جزء من أفراد المجتمع فرصة للعمل؛ فمعنى ذلك إهدار وخسارة لإمكانيات وطاقات كان يمكن أن تساهم في الإنتاج؛ فمعنى وجود فئة من المتعطلين بالاضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأمنية الديموجرافية بعداً اقتصاديًا يتمثل في خسارة القوى القادرة على الإنتاج وحرمان المجتمع من الإشباع الذي كان ينتج من استهلاك السلع التي كان ينتجها المتعطلين حيث إن نجد أن تركيز الاستثمارات العامة في مناطق محددة تساعد على اجتذاب أعداد متزايدة من المهاجرين إليها مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملموس .

وإن البعد الاقتصادي لمشكلة البطالة يمثل الجذور للمشكلة، ومما يساعد على المشكلة من الأبعاد الاقتصادية الآتي :

١ . توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات قليلة الاستخدام للعمالة مما قلل توليد فرص عمل جيدة .

٢ . الخلل في توزيع الاستثمارات والتركيز في الاستثمارات في الإحلال والتجديد ومشروعات البنية الأساسية قد قلل من إيجاد فرص عمل جديدة .

٣ . معدل تشغيل الحرفيين فتح الباب لاستيراد العمالة الأجنبية وخاصة ف يقطاع التشييد والخدمات المنزلية .

٤ . ارتفاع معدلات التضخم فأوجدت العديد من الدراسات علاقة موجبة بين التضخم والبطالة .

٥ . المناخ السيء للاستثمارات التي تناقض القوى الإدخارية للمجتمع بدرجة كبيرة وساعد على ذلك ظهور كثير من الأنماط الاستهلاكية .

٥. البعد الأمني:

من أخطر الأبعاد لمشكلة البطالة هو البعد الأمني الذي يهدد المجتمع وأمن الدولة والنظام الحاكم ويتزايد هذا الخطر زيادة مضطردة مع زيادة مشكلة البطالة حيث تتزايد معدلات ارتكاب نوعيات محددة من الجرائم ترتبط ارتباط وثيقًا لمعدلات البطالة من حيث نوعية الجرائم المرتكبة والمتهم الذي ارتكبها سواء كان عاطلاً أو متعلمًا أو غير ذلك، وتؤثر الأبعاد المختلفة للبطالة على البعد الأمني لها؛ فكلما كثرت المشاكل الاقتصادية وزاد حجم البطالة بسببها وقل الدخل الفردي زاد ارتكاب بعض الجرائم الاقتصادية لاستعواض النقص في الدخل بطرق غير مشروعة، كما تلاحظ أيضًا زيادة معدلات الجريمة خاصة الاجتماعية منها في المناطق التي يزيد فيها عدد العاطلين ويبتعد سكانها عن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الفاضلة نتيجة لزيادة السخط على المجتمع والتخلي عن الوطنية والقومية بسبب البطالة، كما تؤدي البطالة إلى زعزعة الأمن الداخلي للبلاد نتيجة لانخراط أعداد كبيرة من المتعطلين في التنظيمات السياسية والدينية غير المشروعة .

ونجد أن الجرائم المرتبطة بمشكلة البطالة هي **(السرقات العامة وسرقات المساكن والمتاجر والسيارات وجرائم الخطف والاغتصاب وهتك العرض وجرائم تزوير الأوراق)** ونلاحظ زيادة معدلات هذه الجرائم كلما اشتدت مشكلة البطالة عامًا بعد عام .

أما بالنسبة لنوعية المجرم مرتكب تلك الجرائم خلال السنوات محل نلاحظ أنه يزداد عدد مرتكبي الجرائم هذه في بعض الفئات خاصة المتبطلة منها سواء بطالة صريحة أو بطالة مقنعة مثل الأنثى غير العاملة والعاطلين والمتعطلين بدون عمل والعامل الحرفي والمزارع والطلبة .

وقد بينت العلاقة بين البطالة وبين الجريمة ما يلي :

١ . إن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الإجرامي لدى الفرد العاطل إذا توفرت بعض أو كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

٢ . العلاقة بين البطالة والجريمة علاقة ديناميكية يصبح السبب والنتيجة سببًا معًا واستمرارية العلاقة وتعاقدها وتشابكها بمر الزمن .

٣ . ثمة عوامل اجتماعية غير المجموع العاطل من المجرمين سواء في ذاته أو أسرته مثل انتشار الأمية والتفكك الأسري .

كما توصلت الدراسات الأجنبية أن هناك علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة لاسيما بين المجرمين الفاقدين .

وبذلك يتضح أن البطالة ظاهرة مركبة ذات دميوجرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وتؤثر ببقية الظواهر الاجتماعية[١] .

رابعًا: أسباب البطالة

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وإنما هي مشكلة اجتماعية سياسية تعليمية أيضًا، ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة وذلك تتعدد وتتنوع أسبابها كما يلي :

١ . الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار .

٢ . التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين .

٣ . قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان[٢] .

(١) المجلس الأعلى للشباب والرياضة : مرجع سابق سنة ١٩٩٣م ص٥٢ـ٥٧ .

(٢) مرفت محمد حنفي : قوى العمل المصرية ومواجهة مشكلة البطالة، وزارة الإعلام، سنة ١٩٩٠ ص٩ .

٤ . الإقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظراً لمجانية التعليم وتعظيم الشهادة الجامعية .

٥ . الزيادة المطردة في أعداد الخريجين بمعدلات متضاعفة عما كانت عليه في السنوات الماضية .

٦ . الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية [١] .

٧ . التوقف عن سياسة تعين الخريجين حتى في بعض الكليات التي كان يتم تعين خريجيها إلزاميًا مثل كلية التربية .

٨ . أصبحت نوعيات العمل المطلوبة تتطلب مهارات معينة مثل اللغة والكمبيوتر وهي لا تتوفر لدى أغلب خريجي الجامعة .

٩ . اختصار التكنولوجيا للوقت والجهد وإنجاز الأعمال والمهام بسرعة وبدقة وبتكلفة أقل جعلها تحل محل الإنسان [٢] .

١٠ . تطبيق اتفاقية الجات وسياسة الخصخصة ومعايير الجودة والمنافسة الدولية زادت من صعوبة العمل .

١١ . عزوف الكثير من المتعلمين والخريجين عن العمل اليدوي وتفضل العمل المكتبي [٣] .

١٢ . التوسع الشديد في سياسة القبول في التعليم رغم قصور الإمكانيات[٤] .

١٣ . عودة العمالة المصرية المهاجرة بعد استغناء الدول العربية عنها واستبدالها بعمالة محلية .

١٤ . الخلل في توزيع الطلاب بين الكليات العلمية والإنسانية في اتجاه الكليات الإنسانية النظرية مما جعل هناك فائض كبير في عدد خريجيها .

---

(١) محمد نبيل نوفل : التعليم والتنمية الاقتصادية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو الأمريكية ، سنة ١٩٧٩ ص١٦ .

(٢) أنطوان حبيب رحمه : أوضاع عماله خريجي التعليم المعاصر ، دراسة مقارنة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد٢٥ ، ع أول سنة ١٩٧٩ ص١٤٦ .

(٣) فيليب كومبز : أزمة التعليم في عالمنا ، ترجمة أحمد خيري كاظم ، جابر عبد الحميد جابر ، القاهرة ، دار النهضة سنة ١٩٧١ ص١٤٨ـ١٥٠ .

(٤) سعيد إسماعيل علي : هموم التعليم المصري ، القاهرة ، د . ن سنة ١٩٨٩ ص١٧ .

١٥ . ارتفاع نسبة الأمية بسبب التسرب والانقطاع عن التعليم .

١٦ . سوء سياسة التوظيف الحكومي التي أدت إلى التضخم الإداري والبطالة المقنعة دون مراعاة متطلبات الوظيفة وسوق العمل .

١٧ . إندثار بعض الحرف والصناعات التقليدية القديمة[١] .

١٨ . تشغيل الصبية وعماله الأطفال نظراً لقلة أجورهم وسهولة قيادتهم والسيطرة عليهم مع الهروب من قوانين التأمينات الاجتماعية لعمالة الأطفال .

١٩ . الهجرة الداخلية والخارجية غير المخططة[٢] .

٢٠ . جمود سوق العمل وعدم نموه وضعف مساهمة القطاع الخارجي في فتح أسواق عمل جديدة .

٢١ . زيادة أعباء الديون الخارجية والداخلية التي تؤدي إلى أزمات اقتصادية تظهر في انكماش النشاط الاقتصادي[٣] .

وبذلك تختلف مشكلة البطالة من حيث خصائص والأسباب المؤدية إليها لكل مجتمع على حده فأسبابها في المجتمعات الصناعية عائدة إلى التطور التقني الهائل الذي أدى إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة البشرية بشكل كبير أما أسبابها في البلدان العربية والنامية فهي مرتبطة بتخلف وسائل الإنتاج وضعف القطاعات الإنتاجية وعدد قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة مع تزايد نمو السكان السريع ، وعلى الرغم من وجود البطالة في الدول الصناعية المتقدمة ؛ فإن واقعها أخف وطأة من الدول العربية والنامية ، وذلك لوجود الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل ومحاولة خلق فرص عمل استثمارية تهدف إلى توظيف جزء من القوى العاملة وامتصاصها بشكل أساسي وهو محاولة لتخفيف وقعها على المستويين الاجتماعي والفردي .

---

(١) سيف الإسلام مطر : دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة ، دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة ، مجلة دراسات تربوية مجلد٨ جزء٥٦ سنة ١٩٩٣ ص٦٥ـ٦٦ .

(٢) علية عبد المنعم المهدي : توزيع إقليمي للباطالة وعلاقتهم بالهجرة الداخلية ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٨٩ ص١١٨ .

(٣) منى الطحاوي : ظاهرة البطالة بين المتعلمين في مصر ، المؤتمر الأول بقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٨٩ ، ص٥٩٢ـ٥٩٥ .

أما في البلدان العربية والنامية فالبطالة ذات تأثير مضاعف وأشد وطأة حيث لا يوجد ضمان اجتماعي ولا فرص عمل استثمارية؛ فإنها تأخذ أبعاد أكثر خطورة مما هي عليه في البلدان المتقدمة، وذلك لعدم وجود نظام اقتصادي قادر على الموازنة بين الزيادة السكانية السريعة وبين نمو قوة العمل سواء من حيث فرص العمل أو الرعاية الاجتماعية، وهذا ما قد يساهم بشكل أو بآخر من زيادة عسف البطالة وخطورتها على المجتمع بشكل عام وعلى الفرد بشكل خاص، بحيث قد يندفع العديد من العاطلين تحت إلحاح الحاجة إلى أشكال مختلفة من النشاط غير المشروع أو السلوك المنحرف الذي لا يقره القانون أو المعايير الاجتماعية السائدة[1].

خامسًا: العوامل المؤدية للبطالة

يتم تقسيم العوامل المؤدية للبطالة على النحو التالي:

أ) العوامل الداخلية وتتمثل أهمها فيما يلي:

١. انخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة وخاصة الجامعيين كما يؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم.
٢. ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف.
٣. إنشاء العديد من المعاهد والجامعات الأهلية والتي لا يحتاجها سوق العمل فعلاً.
٤. النمو غير المتوازن بين القطاعات في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.
٥. قصور المعلومات في سوق العمل والخاصة بظروف العمل وطبيعة المؤهلات والمهارات المطلوبة ومستويات العرض والطلب في الأنشطة المختلفة ولفترات قادمة.
٦. نظام القبول بالجامعات والمعاهد.
٧. نظرة التبجيل التي توارثتها الأجيال نحو الشهادة الجامعية.
٨. تزايد أعباء المديونية الخارجية وذلك على حساب الأنشطة الاستثمارية بها.
٩. انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي بمعنى أن المشروعات لا تستطيع بسرعة وسهولة التحكم في عرضها بحيث يتلاءم مع التغيرات في الطلب.

(١) بثينة توفيق الرجب وأمال عبد الرحيم: مرجع سابق سنة ٢٠٠٢ ص١٠-١١.

١٠ . الاعتماد على الدولة في تعيين الخريجين وزيادة البطالة بعد انحسار هذا الدور .

ب) العوامل الخارجية وتتمثل أهمها فيما يلي :

١ . وجود اتجاهات انكماشية في الدول الصناعية وغير الصناعية حيث أظهرت معدلات الأنفاق الاستثماري فيها تراجعًا ملموسًا .
٢ . انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية انخفاضًا متواصلاً في الثمانينيات .
٣ . الاتجاه التنازلي لأسعار المادة الأولية وخاصة الزراعية .
٤ . الاتجاهات التضخمية العالمية[١] .

سادسًا: أنواع البطالة

إن أشكال وأنواع البطالة مختلفة ومتعددة ومن الصعب حصرها جميعًا ، ومن أهم هذه الأنواع ما يلي :

١ . **البطالة السافرة أو الصريحة أو الظاهرة :** ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه وعن مستوى الأجر السائد دون جدوى ، ولذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل وهي تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مارنا بالطلب عليه[٢] .

٢ . **البطالة المقنعة :** وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة وهذه الفئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل لأنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجر ، ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئًا إلى الإنتاج[٣] ، وإن البطالة المقنعة ليست أقل خطورة من البطالة

(١) مدحت محمد أبو التقي : مشكلة البطالة بين خريجين الجامعات في القاهرة ، حلقة بحث كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان سنة ١٩٩٠ .
(٢) سلوى عثمان : البطالة في صمر وقضية التنمية ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٨٩ ص٣٠ .
(٣) سيف الإسلام مصر : مرجع سابق ١٩٩٣ ص ٦٧ .

السافرة بين خريجي الجامعات، ويلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الصناعي وتعاني غالبية المصلح الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة التزام الدولة بتعيين خريجين.

٣. **البطالة شبه المقنعة:** وفيها تكون قيمة ما ينتجه العاملون والموظفون أقل من قيمة الأجور المدفوعة لهم[١].

٤. **البطالة الإجبارية:** وهي حالة البطالة التي يرغم عليها الراغبون في العمل والقادرون عليه في ظل مستوى الأجور السائدة والباحثون عنه ولكن دون جدوى، والتي يتعطل فيها العاملون بشكل قهري. أي من غير أرادته أو اخياره والتي يتم فيها الاستغناء عن العاملين بطردهم من أعمالهم وتسريحهم من وظائفهم سواء لأسباب اقتصادية أو غير اقتصادية، ويبحث فيها الداخلون بسوق العمل لأول مرة عن عمل ولا يجدونه، ويكون فيها عدد الراغبين في العمل في ظل مستويات الأجور النقدية السائدة أكبر من عدد العمال المطلوبين للعمل[٢].

٥. **البطالة الاختيارية:** في هذا النوع يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة للقدرات والطموحات، وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد محض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله للفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أفضل، وقرار التعطل هذا اختياري ولم يفرضه صاحب العمل ولم يجبره عليه.

٦. **البطالة الموسمية:** ويقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في سالقطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، وقد يؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على السكان والخدمات وغيرها[٣].

---

(١) سامية بفاغو: بطالة خريجي الجامعات، استراتيجية إقليمية للمواجهة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، يوليو ١٩٩٢ ص٨، ٩.

(٢) علية بعد المنعم المهدي: مرجع سابق ١٩٨٩ ص١٢٠.

(٣) الحزب الوظني الديمقراطي: الأمانة العامة، المؤتمر العام الخامس، قضية البطالة وأبعادها وأساليب علاجها، ٢ يوليو سنة ١٩٨٩.

٧ . **البطالة الدورية :** وتنشر البطالة الدورية في البلاد الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها القومي للأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ومن ثم تغشى البطالة بين العمال ويترتب على هذه الأزمات أثار خطيرة على اقتصاديات هذه البلاد[١] .

سابعًا: تقدير حجم ومعدل البطالة ونسبتها

لقد أكد علماء الاقتصاد أن بلوغ المعدل الطبيعي للبطالة يعني قدرة المجتمع على الاستغلال الأمثل والشامل والمتكامل للموارد الاقتصادية والبشرية والتوظيف الكامل لها، ولكن بلوغ ذلك سيكون حالة من التوازن بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، وهذا بدوره لا يعني أن معدل البطالة سيكون صفر ويختلف معدل البطالة الطبيعي من فترة لأخرى، وذلك تبعًا للأزمات الاقتصادية مثل ارتفاع الأسعار ومستوى الدخل وارتفاع معدلات البطالة[٢] .

ويتحدد حجم البطالة من خلال احتساب الفرق بين حجم مجموع قوة العمل وحجم مجموع المشتغلين، ويتم حساب حجم البطالة في البلدان الصناعية عادة من خلال الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستوى الأجر السائد وحجم المستخدم عند ذلك المستوى خلال فترة زمنية، أما نسبة البطالة فتحسب بقسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل مضروبًا في ١٠٠ .

$$\text{نسبة البطالة التعطل} = \frac{\text{حجم البطالة (عدد العاطلين)}}{\text{إجمالي أو مجموع قوة العمل}} \times ١٠٠$$

وإن نتائج المعادلة السابقة ومخرجاتها تتأثر بعاملين رئيسين :

العامل الأول : ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسميًا لدخول قوة العمل .

(١) حمدية زهران : التنمية الاقتصادية النظرية والتحليل، القاهرة، مكتبة عين شمس سنة ١٩٧٩ .

(٢) بثينة توفيق الرجب وأمال عبد الرحيم : مرجع سابق سنة ٢٠٠٢ ص٢٠ .

العمل الثاني: فيتعلق بتحديد فرتة الانقطاع عن العمل التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطلاً عن العمل[1].

وعلى الرغم عمومية حساب معدل البطالة؛ فإن تطبيقه يختلف من بلد لآخر، وذلك لأسباب منها:

- سن دخول العمل حيث تختلف سن دخول العمل في كثير من دول العالم.
- فترة الانقطاع عن العمل حيث تختلف فترة الانقطاع عن العمل من بلد لآخر وتؤثر بدورها في نتائج مع البطالة.

ثامنًا: الأثار والانعكاسات السلبية للبطالة على الفرد والأسرة والمجتمع

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة فردية يمكن معالجتها في إطار فردي خاص، وإنما هي مشكلة مجتمع وما تعكسها هذه الظاهرة من آثار سلبية يتعرض لها المجتمع من قبل المنحرفين والجانحين، والتي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وذلك من خلال الإضرار بالاقتصاد الوطني الذي يتمثل في تجارة الممنوعات والعملات والسوق السوداء بطرق غير مشروعة؛ فالبطالة وما تغرزه من آثار اتماعية وثقافية ونفسية على مستوى الفرد الذي تولد لديه مشاعر السخط والقلق والاضطراب، وما يعكس كل ذلك من سلوك منحرف في صوره المتعددة على المجتمع[2].

فالبطالة مشكلة لها جوانبها السلبية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ونفسيًا، وهي تؤثر على الفرد والأسرة والمجتمع وهي تولد السخط والحقد في النفس والآخرين وعدم الإيمان بالمستقبل وفقدان الأمل، ويعد ذلك من أسواء الآثار السلبية المترتبة على البطالة لدى فئة من المجتمع المصري لا يستهان وخاصة قطاع الشباب[3].

---

(١) محمد عبد الله البكر: مرجع سابق ٢٠٠٤ ص٢٦٩.

(٢) بثينة توفيق الرحب، آمال عبد الرحيم: مرجع سابق سنة ٢٠٠٢ ص٢٠-٢٧.

(٣) عادل عبد الجواد الكردوس: مشورع توشكى كأحد الحلول المقترحة للحد من البطالة في المجتمع المصري، مؤتمر جنوب الوادي وتوشكى، دراسة ديموجرافية واجتماعية مستقبلية، القاهرة كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٩٩ ص٤.

وهذا دفع بعض المنظمات العالمية كمنظمة العمل الدولية والعربية والأمم المتحدة إلى الاهتمام بمشكلة البطالة من خلال مؤتمراتها والحث على توفير فرص عمل مناسبة وبخاصة لدى فئات الشباب، وكذلك اهتمت بمكافحة الجريمة والوقاية منها، والتي تؤكد على دور التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على ظهور أشكال مختلفة من الجرائم نتيجة للأوضاع الاقتصادية كالفقر والبطالة[١].

ومن أهم الآثار السلبية وانعكاساتها للبطالة ما يلي:

الآثار والنعكاسات السلبية على الفرد: أن الشخص المتعطل يعاني الكثير من مشاعر اليأس والضيق والسخط والتبرم والملل والتمرد والإحباط والضغوط والاضطرابات النفسية حيث تضطرب لديه مواقيت النوم واليقظة والأكل ويشعر دائمًا بالقلق واللوم والاكتئاب والاغتراب، وقد يصل الأمر إلى حد الحقد والكراهية والرفض والشك والخوف من المستقبل المجهول وعدم وضوح الهدف من الحياة والشعور بالدونية وضعف الثقة بالنفس واضطراب الهوية مما ينعكس على علاقته بمن حوله، ويكون أكثر حساسية واستثارة وتأثيراً بالمتغيرات والظروف الحياتية[٢].

حيث إن من أهم الآثار السلبية التي تنجم عن البطالة لدى الفرد هي شعوره بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقمًا على المجتمع فاقداً الانتماء له، وما يتتبع ذلك من كونه عرضة للاستدراج لأن يصبح عنصر هدم في المجتمع إلى جانب عدم الشعور بالأمان واللامبالاة مما قد يدفعه إلا القيام بأعمال غير معتوقعه كما يقبل الفرد عمل لا يتناسب مع خصائصه ومهاراته مما يؤثر على حالته النفسية وانتاجه، وبالتالي يزيد من البطالة المقنعة.

كما تؤدي حالة البطالة على الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي؛ إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسي والشخصية، حيث يتسم كثيراً من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اختلال في الصحة النفسية لديهم[٣].

---

(١) بثينة توفيق، آمال عبد الرحيم: مرجع سابق سنة ٢٠٠٢ ص٢٧.

(٢) فؤاد أبو حطب: العمل منظور سيكولوجي، المؤتمر السنوي الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، نظم التعليم وعالم العمل، ٢٠-٢٢ يناير سنة ١٩٩٦ ص٥٦.

(3) Waters, moore. K(2001) Coping with Economic Diprivation During Un Employment, Journal Of Economic Psychology Vol22-no4-2001 PP 461-482.

إضافة إلى أن العاطلين عن العمل يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معانتهم من الضائقة المالية التي تنتج من جراء البطالة[١].

وفي دراسات قام بها كل من **(واترز وموري ٢٠٠٢ Waters & Moore)** أكدت وجود علاقة بين البطالة وحالة التوتر النفسي عند الفرد، وذلك من خلال مقارنة الحالة النفسية بين الأفراد العاطلين والعاملين، وأن من أهم نتائج الدراسة أن حالة التوتر النفسي ترتفع بشكل ملحوظ لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين[٢].

وفي دراسة قام بها **(أوسويلد ١٩٩٧ Oswlad)** أن هناك عديد من الشواهد والدلائل المختلفة اعتبرت البطالة المصدر الرئيسي لانعدام السعادة والرضا عندهم لأن الفترة التي يقضيها الفرد دون الارتباط أو الالتزام بعمل ثابت ومحدد تؤدي في الغالب إلى حالة من اللامبالاة وفتور الشعور، وبخاصة عند الإحساس بعد القدرة على تنظيم الوقت واستغلاله بشكل مثمر، كما أن حالة الفتور وعدم اللامبالاة تنعكس بصورة واضحة على سلوك الشخص وتصرفاته[٣].

ينعكس التأثير السلبي للبطالة على الصحة النفسية للفرد بالتأثير على الصحة الجسمانية أيضًا؛ حيث إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها أو يعيش فيها كثيراً من العاطلين عن العمل تكون سببًا للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني، ولعل من هذه المظاهر الإعياء الجسدي والبدني التي تصاحب العاطلين عن العمل الإصابة بالتهاب المفاصل وارتفاع ضغط الدم وارتفاع نسبة الكولسترول التي من الممكن أن تؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحيحة كما أثبت **(أرجيل ١٩٨٩)** في دراساته أن البطالة تؤدي دوراً أساسيًا في الإصابة بمظاهر الإعياء الجسمي المختلفة[٤].

(1) Vuori,y, & Veslinen, y, Lappuy Marker Interventi ons As Predictors Of Reemployment, Jop Seeking Activity and Psyhologia Distress Amog The Unemplyed, Journal Of Occupational and Organizational Psychology Vol 72-No4-1999 & P 525.

(2) Waters & Moore.K. Redacing Latent Deprivation During Unemployments The Role Of Meaining Full Leisure Activity, Journal Of Occupational and Organizational Psychology- 1-57 2002 P22.

(3) Oswlad, Happiness and Economic performance, Econmic Journal 107-1997-1815-31.

(٤) محمد عبد الله البكري: مرجع سابق سنة ٢٠٠٤ ص٢٧٦ـ٢٧٧.

ـ الآثار والانعكاسات السلبية للبطالة على الأسرة والمجتمع :

قد تكون البطالة سببًا في كثير من المشكلات والأمراض الاجتماعية مثل ضعف الانتماء أو فقدانه والعداء ضد المجتمع والتسكع في الطرقات وارتياد الأماكن المشبوهو وتأخر سن الزواج الزواج وانتشار الزواج العرفي والانحرافات الجنسية والخلافات الزوجية والتفكك الأسري والطلاق[١] .

كما أن البطالة قد تؤدي إلى ارتفاع سن الزواج مما يؤثر على إشباع حاجة من الحاجات الأساسية، ولهذا أثارة الخطيرة على الفرد والمجتمع ؛ إلى أن البطالة قد تدفع الأفراد إلى الهجرة والعمل في أعمال لا تتناسب مع مؤهلاته والتعامل معه كمواطن من الدرجة الثانية وما لذلك من أثار سلبية إلى جانب ما قد تتعرض له الأسرة من مخاطر أثناء السفر[٢] .

كما أن البطالة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني وإثارة الاضطرابات داخل المجتمعات الذي ترتفع فيه معدلات البطالة نظرًا لأن الأشخاص العاطلين أكثر احتمالية للاتجاه نحو السلوك الانحرافي والإجرامي[٣] .

أ) الانعكاسات السياسية للبطالة : إن البطالة وبدون شك هي أحد أهم الأسباب في التوتر والخلاف القائم بين الشباب والنظام السياسي والإداري مما يدفعهم لرفض المجتمع والانسحاب منه والقيام بأعمال مضادة للمجتمع نتيجة السخط على قياداته[٤] .

فللبطالة بعض الانعكاسات والنتائج السياسية حيث أن هناك علاقة بين نسبة البطالة والاضطرابات السياسية في كثير من البلدان حيث إن العاطلين هم أكثر الناس إثارة

---

(١) محمد متولي غنيمة : التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية، سلسلة دراسات القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية سنة ١٩٩٦ ص٢٦ .

(٢) محمد أحمد كريم، سيف الإسلام مطر : التربية ومشكلات المجتمع، الإسكندرية، شركة الجمهورية الحديثة وطباعة الورق، ٢٠٠٢ ص ٦١ـ٦٣ .

(٣) عادل عبد الجواد الكردوسي : البطالة والسلوك الإجرامي في المجتمع المصري، المؤتمر السنوي العشرون للمركز الديموجرافي، ١٩٩٧ ص١٠ـ١١ .

(٤) عادل محمود ليلة : الشباب في مجتمع متغير، تأملات في ظواهر الأحياء والعنف، سلسلة علم الاجتماع المعاصرة ٤٨ – القاهرة – مكتبة الحرية الحديثة سنة ١٩٩٠ ص١٥٥ .

للغشب والفوضى والاضرابات والاحتياجات مما يؤثر بدوره على الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي[١].

ب) **الانعكاسات الاقتصادية للبطالة:** البطالة هي تبديد للموارد المالية فضلاً عن أنها أعباء إضافية على الأسرة والمجتمع كما أنها تعمل على تعطيل لطاقة يمكن أن تسهم في الإنتاج والتنمية[٢].

حيث توجد انعكاسات اقتصادية لمشكلة البطالة لكون الفرد العاطل بعد تعليمه ورعايته وما تحتمله الدول من تكاليف أمام خيارين إما أن يعمل في عمل لا يتناسب معه أم يبقى عاطلاً، وفي كلتا الحالتين يكون هدر الاقتصاد القومي لأن الدولة لم تحصل على تغذية مرتدة لما صرفته عليه؛ إضافة إلى أن البطالة المقنعة أصبحت من سمات الدولة المتخلفة اقتصاديًا، وما لهذا النوع من البطالة من مظاهر تدل على سلبيات العمل وتؤثر سلبيًا على الإنتاجية مثل عدم الانضباط في اعلم، قراءة المجلات أثناء العمل، هبوط معدل الإنتاج، ارتفاع معدل الغياب إلى غير ذلك من المظاهر السلبية[٣].

ج) **الآثار الخلقية والسلوكية للبطالة:** هي انعكاس حتمي للفراغ والشعور بالضياع وفقدان الأمل مما يؤدي إلى انحراف المتعطل في تيارات السلوكيات المنحرفة اللاأخلاقية بما يتنافى مع القيم والأعراف والتقاليد والمبادئ الخلقية وأداب السلوك كالسرقة والعربدة والشغب والاغتصاب والأدمان.

د) **المخاطر والاثار الأمنية للبطالة:** تعتبر البطالة بيئة خصبة لنمو العنف والجريمة والتطرف وخاصة أن الشباب المتعطل يمثل طاقة متوهجة ومتأججة لا تحد لها تنفيسًا؛ فيلجأ إلى أعمال الإرهاب والترويج والاتجار في المخدرات وترويجها، ويمارس أعمال الإجرام كالاعتداءات على السائحين أو الأجانب أو رجال الشرطة والشخصيات العامة والقيادات[٤].

---

(١) محمد أحمد كريم، سيف الإسلام مطر: مرجع سابق سنة ٢٠٠٢ ص٦٤.

(2) Cerald, M. Learinig Issues in economic, Development, Newyork-Oxford university Press 1984 page 200.

(٣) محمد أحمد كريم، سيف الإسلام مطر: مرجع سابق سنة ٢٠٠٢ ص٦٤.

(٤) عصام محمد زيدان: العلاقة بين البطالة والولاء والتطرف لدى خريجي الجامعة، مجلة كلية التربية المنصورة ع٤٦ مايو سنة ٢٠٠١ ص٣٧١.

هـ) مخاطر وانعكاسات البطالة على التعليم: إن مشكلة البطالة عند الشباب خاصة الشباب التعلم لها تأثيراتها البالغة على المجتمع فهي تشير إلى الهدر والفاقد الكبير في التعليم الذي يتضح في ظهور البطالة السافرة والمقنعة بعد السنوات العديدة التي يقتضيها الطالب في المدرسة أو الجامعة أو المعاهد الفنية غلى العمل في مجالات مختلفة عن تخصصاتهم الفنية التي قضوا بها وقتًا كبيرًا في الدراسة فضلاً عن الظواهر السيئة التي يمكن أن تنشأ نتيجة للفراغ، والبطالة عند الشباب مثل: **(الاتجاه إلى تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم)** إضافة إلى ما يمكن أن يترسب في نفوس الشباب ويترتب عليه تدني قيم التعليم والعمل الجاد كمصادر أساسية للنمو والتقدم الشخصي والاجتماعي مادام الشباب لا يستطيع إشباع احتياجاته أو تحقيقه لأماله من خلالهما ويدفع ذلك المستقبل إلى مزيد من التدهور والتخلف العلمي والثقافي وضعف الحوافز نحو العمل الجاد داخل مؤسسات التعليم المختلفة[1].

فالبطالة الجامعيين تؤدي إلى تدني قيمة وجداوة التعليم، وربما ينتج عنها ضعف الإقبال عليه مستقبلاً خداع خاصة لدى الفئات الكادحة التي تمثل غالبية الشعب ويعتبر التعليم منتهي أملهم في تحقيق مستقبل أفضل وطرق النجاة لأبنائهم[2].

تاسعًا: دور الدولة في مواجهة مشكلة البطالة

إن مشكلة بطالة الشباب من المشاكل الخطيرة في تأثيرها المستقبلي على وطننا العربي، ومن ثم يتعين مواجهتها بما يتناسب مع خطورتها من خلال الوعي والدراسة والاهتمام والجدية ولا سبيل أمامنا في هذا الصدد خروجنا من المأزق سوى العلم به ندرس المشكلة ونحدد أسبابها ونرسم استراتيجية موحدة وشاملة للخروج منها وبغير التكاتف العربي فإن هذه المشكلة سوف تزداد مع الأيام تفاقمًا، وسوف يزيد تأثيرها الضار الذي سيتجاوز حدود القطر إلى باقي الأقطار؛ فلا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها قدر أو عدم توفيق بالنسبة للأفراد المتعطلين؛ بل هي في المقام الأول مشكلة اقتصادية واجتماعية لها عوامل ومسببات، ويمكن بالقطع عن

(١) عفاف إبراهيم محمدو: مجلة النيل، ع٥٣ ١٩٩٣ ص٢٣.

(٢) عصام محمد زيدان: مرجع سابق سنة ٢٠٠١ ص٣٧٢.

طريق الدراسات والتحليلات لأسسها العلمية والعملية والحد منها والتغلب عليها على المدى الطويل وأن تستهدف السياسات تحويل الاهتمام من الدول باعتبارها المسئول الأول عن خلق فرص عمل إلى عملية ذات قاعدة عريضة تشترك فيها أطراف العمل الثلاثة وعلى وجه الخصوص مبادرات أصحاب الأعمال[1].

ومن أهم الأدوار التي يجب على الدولة القيام لمواجهة والتغلب على مشكلة البطالة ما يلي:

١. ضرورة العمل على زيادة الدخل بين أفراد المجتمع.
٢. العمل على خفض معدلات الزيادة السكانية.
٣. إيجاد فرص عمل جديدة للشباب.
٤. زيادة برامج التدريب التحويلي والمهني في مجالات الأعمال الحرة والأعمال الحرفية.
٥. ضرورة قيام الدولة إعادة النظر في السياسة التعليمية بحيث إن تقوم هذه السياسة بدراسة الاحتياجات الفعلية لسوق العمالة في كافة المجالات حتى لا يبتلي المجتمع بالمزيد من الخريجين المتعطلين وأن تزداد مساحة التعليم الصناعي والزراعي والتجاري والمهني مع ترشيد التعليم الجامعي.
٦. توازن الدولة بين نسب الخرجين وبين الاحتياجات الحقيقية منهم وأن تحول الفائض إلى مجالات أخرى بعد أن يتم تدريبهم على المهن الجديدة.
٧. أن تقوم الدولة بتشجيعهم على العمل في القطاعات الأخرى غير الحكومية مع توفير الحماية اللازمة لهم حتى يتحقق لهم الاستقرار النفسي في هذه الأعمال مع توفير الخدمات اللازمة من تأمينات ومعاشات ورعاية صحية لهم ولأسرهم.
٨. تيسير الاقتراض أمام الشباب سواء من الدولة أو من البنوك، وأن تكون ميسرة وبنسبة فائدة قليلة.
٩. الاهتمام بالأنشطة الثقافية والدينية في مراكز الشباب خاصة، وفي الهيئات الشبابية عامة حتى تحمي الشباب من الأفكار الهدامة والاتجاهات المتطرفة.

(١) المجلس الأعلى للشباب والرياضة: مرجع سابق ١٩٩٣ ص٥٠.

١٠ . توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات كثيرة تأخذ كثيراً من العمالة .

١١ . تنمية المشروعات الصغيرة .

١٢ . دعم المشروعات الاستراتيجية والمشروعات الصغيرة في مجال إنتاج الملابس وتجهيز الأغذية .

١٣ . ترشيد وتنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية وتقنينها بحيث تقتصر صلاحيتها حصريًا على الأجهزة المتخصصة فقط ، وذلك من خلال حصرها في مهن محددة وعدم تعدد الجهات والمصادر التي تقوم بذلك .

١٤ . دعم عملية التدريب المستمر وبخاصة التدريب والتأهيل والاستثمار .

١٥ . دعم عملية التعليم المستمر للقوى العاملة وبخاصة لمن هم دون الثانوية .

١٦ . توسيع نطاق عمل المرأة وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة .

١٧ . تشجيع قيام المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق لمنتجاتها لخلق فرص عمل حقيقية دائمة .

١٨ . تشجيع الاستثمارات الخاصة وتوفير الضمانات والاحتياجات اللازمة لنجاحها ، ومن بينها العمالة المناسبة لتكنولوجية مشروعاتها التي عادة ما تكون متقدمة ومتطورة .

١٩ . التوسع في إنشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة لجذب الاستثمارات إليه وتوفير واستقرار أبنائه .

٢٠ . تعديل قوانين العمل للمنحرفين ، وذلك للحد من عودتهم للإنحراف مرة أخرى بحيث تسهم وزارة العدل في تعديل بعض قوانينها ، وذلك كي تساعدهم للبحث عن فرص عمل أو الهجرة الخارجية .

٢١ . التعاون بين وزارتي الاقتصاد والتخطيط للموازنة بين الخطط التنموية وزيادة النمو السكاني لاستيعاب الأعداد القادمة لسوق العمل .

٢٢ . أن تسهم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدورها الفعال لرفع مستوى العمالة عن طريق وجود مشاريع ودراسات علمية أكاديمية تستقصى عن معدلات البطالة بشكل عام **(ريف ومدينة ذكور وإناث)** .